تقييم بيئة الاستثمار والأعمال في العراق من واقع المؤشرات الدولية

أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي
أستاذ الاقتصاد السياسي / المعهد الدبلوماسي / قطر
Prof. Dr. Nowzad Alhiti
Diplomatic Institute / Qatar

المستخلص:
يأتي هذا البحث ليحلل أثر بيئة الأعمال والاستثمار في عملية الجذب الاستثماري وانعكاساته على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، علاوة على قياس فجوة الأداء في جذب الاستثمار بين العراق والدول الخليجية والدول المتقدمة، وبيان نقاط الضعف والتحديات التي تواجه بيئة الأعمال والاستثمار، واقتراح السبل الكفيلة للارتقاء بأداء الأعمال ومناخ الاستثمار بالدولة، وكذلك الرفع من ترتيب جمهورية العراق في مؤشر أداء الأعمال ومؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: الفجوة الاستثمارية , الاستثمار الاجنبي المباشر, الاقتصاد العراقي, بيئة الأستثمار.

Keywords: Investment Gap, Foreign Direct Investment, Iraqi Economy Investment Environment.

المقدمة:

حاولت الحكومة في العراق خلال السنوات السبعة عشر المنصرمة وضع أسس وقواعد لتنظيم بيئة الأعمال والاستثمار غير إننا لم نلحظ أي تقدم ملموس في موقع العراق في المؤشرات الدولية ذات الصلة بأداء الأعمال وجاذبية الاستثمار، حيث جاء العراق بالمرتبة (172) عالمياً في مؤشر سهولة أداء الاعمال وفق تقرير البنك الدولي لعام 2020، كما جاء ترتيبه في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار بالمرتبة (105) عالمياً وبرصيد (23.0) نقطة عام 2019، وهو يقل عن نظيره في الدول العربية (38.4) نقطة بنحو (15.4) نقطة ويتخلف عن المتوسط العالمي البالغ (46.1) بنحو (23.1 نقطة).

وقد انعكس هذا التدني والتخلف في بيئة العمل والاستثمار في العراق وضعف جاذبيته بشكل كبير على أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعراق الذي حقق صفراً خلال الفترة (2015-2020)، وذلك نتيجة لاستمرار الاضطرابات الاجتماعية، وعدم إحراز أي تقدم ملموس في الإصلاحات المطلوبة، لا سيما في ملف مكافحة الفساد والانفلات الأمني، حيث تقع معظم المسؤولية على النظام السياسي المعقد والمجزأ، كما أن الاحتجاجات الواسعة النطاق والعنيفة، والتوترات الطائفية والعرقية قد فاقمت من الانقسامات السياسية القائمة وأعاقت صنع السياسات، لاسيما المرتبطة بخلق بيئة مناسبة للأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تشكل أحد القنوات المهمة لنقل التكنولوجيا واكتساب المهارات والخبرات في الإدارة والتنظيم التي يحتاجها العراق اليوم للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي.

المبحث الأول: تقييم البيئة الاستثمارية في العراق من واقع المؤشرات الدولية:

تُعد المؤشرات الدولية التي تصدر عن المنظمات والهيئات العالمية التي تُعنى بمختلف القضايا الاقتصادية والسياسية والمؤسسية من أهم المعايير التي تعتمد اليوم لتقييم مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار، حيث أثبت العديد من الدراسات والوقائع أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب الدولة في هذه المؤشرات وبين حجم ما تستقطب من استثمارات أجنبية بشقيها المباشرة وغير المباشرة، وأن المستثمرين ومتخذي القرار يسترشدون بمدلولاتها التأشيرية، وفيما يلي توضيحاً لأهم هذه المؤشرات:

أولاً- المؤشر المركب للمخاطر القُطرية:

تُعرف المخاطر القطرية بأنها التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحتملة التي يمكن أن تحدث في المستقبل في دولة ما، وتؤثر في بيئة الاستثمار والأعمال فيها، من ثم تنعكس سلباً على المؤشرات المالية للأعمال والمشاريع، لاسيما معدلات الأرباح وقيم الأصول، وتؤثر على رغبة وقدرة الشركات العاملة بتلك الدولة على سداد التزاماتها الخارجية في مواعيد استحقاقها [1].

شهد المؤشر المركب للمخاطر القُطرية تحسناً خلال الفترة (2010-2013)، فبعد أن كان العراق يندرج ضمن الدول التي تتمتع بدرجة مخاطر مرتفعة جداً عام 2004 أصبحت منذ عام 2010 يصنف ضمن الدول التي تتمتع بدرجة مخاطر مرتفعة، ثم سرعان ما هبط ترتيب العراق إلى مجموعة الدول التي تتمتع بدرجة مخاطر مرتفعة جداً

https://doi.org/10.56967/ejfb2021156

خلال الفترة (2014-2018) بسبب سيطرة تنظيم الدولة على مساحات تقرب نصف المساحة الكلية للعراق.

جدول (1) العراق في المؤشر المركب للمخاطر القُطرية للفترة (2004-2020)

السنة	المخاطرة
2004	درجة مخاطرة مرتفعة جداً
2010	درجة مخاطرة مرتفعة
2011	درجة مخاطرة مرتفعة
2012	درجة مخاطرة مرتفعة
2013	درجة مخاطرة مرتفعة
2014	درجة مخاطرة مرتفعة جداً
2015	درجة مخاطرة مرتفعة جداً
2016	درجة مخاطرة مرتفعة جداً
2017	درجة مخاطرة مرتفعة جداً
2018	درجة مخاطرة مرتفعة جداً
2019	درجة مخاطرة مرتفعة
2020	درجة مخاطرة مرتفعة

Source: The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation, Investment Climate in Arab Countries, Various Years

ويمكن تفسير التصنيف المتأخر الذي حصل عليه العراق خلال السنوات العشر المنصرمة في المؤشر المركب للمخاطر القطرية إلى حالة عدم الاستقرار السياسي للبلد، حيث يعد من أقل دول العالم أمناً واستقراراً، حيث جاء بالمرتبة (161) عالمياً من بين (163) دولة شملها تقرير مؤشر السلام العالمي للعام 2020 الذي صنف ضمن مجموعة الدول التي تتمتع بسلم وأمن منخفض جداً [2]. بالإضافة إلى غياب الاستقرار الاقتصادي والمالي الناجم عن تبني قرارات اقتصادية غير مدروسة، لاسيما تلك التي ترتبط بسياسة الأجور والمعاشات، إضافة إلى عدم سلامة النظام المالي وكفاءته.

ويعكس التصنيف المنخفض للعراق في مؤشر المخاطر القُطرية حقيقة المناخ الاستثماري الطارد للاستثمارات الأجنبية بأشكالها المختلفة، وضعف بنية الاقتصاد العراقي في مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية.

ومن المتوقع أن يستمر التصنيف الحالي لمؤشر المخاطر القُطرية " درجة مخاطر مرتفعة جداً" على حاله خلال السنوات القادمة لاسيما مع استمرار تدني كفاءة إدارة الاقتصاد الكلي، والوضع السياسي غير المستقر الذي يعيشه العراق.

ثانياً- مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية:

تقوم إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بإصدار تقرير دوري يلقي الضوء على تنمية وتطوير الحكومة الإلكترونية في الدول الـ 193 الأعضاء، ويُعد التقرير مرجعاً عالمياً في مجال الحكومة الإلكترونية، وتزداد أهميته كونه يصدر من الأمم المتحدة مباشرة، واستمر في الصدور منذ إطلاقه لأول مرة عام 2003، وأصبح يُجرى هذا القياس مرة كل سنتين اعتباراً من عام 2008.

ويُعد المؤشر العام لتطور الحكومة الإلكترونية مؤشراً مركباً، يقوم على المتوسط الحسابي لثلاثة مؤشرات فرعية، هي مؤشر الخدمات الإلكترونية الذكية، والبنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية، ورأس المال البشري.

ويلاحظ بأن العراق قد حققت تراجعاً ملحوظاً فيما يتعلق بمؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية خلال السنوات التسع المنصرمة، حيث انخفض ترتيب (7) مراكز من المرتبة (136) عالمياً عام 2010 إلى المرتبة (143) عام 2020 من بين (193) دولة شملها تقرير عام 2020 والشكل التالي يبين ذلك.

شكل (1) ترتيب جمهورية العراق في مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية 2010-2020

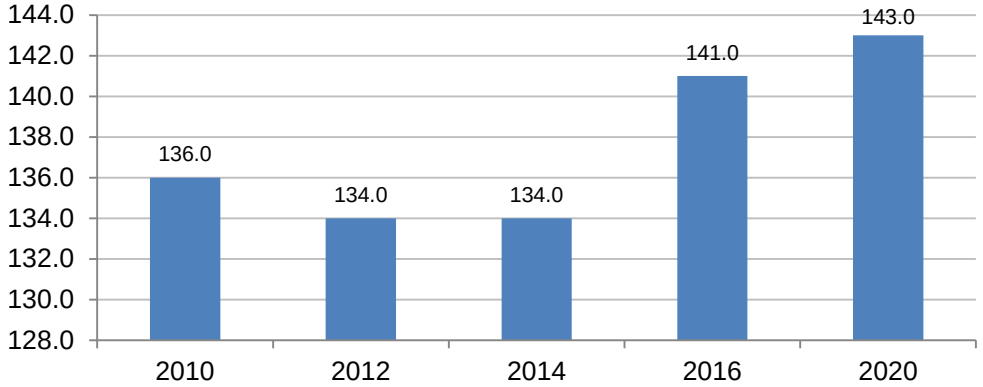

Source: United Nation-Economic & Social Affairs Department-Government Survey, Various Issues

وتُصنف جمهورية العراق اليوم ضمن الدول المتوسطة في مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية لعام 2020 وبلغت قيمة المؤشر (0.436) وهو يقل كثيراً عن نظيره في الدول المتقدمة (0.8195) وفي المتوسط العالمي (0.5988)[3] والجدول التالي يبين ذلك

جدول (2) المؤشرات الفرعية لمؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية للعام 2020

المؤشر	العراق	الدول المتقدمة	المتوسط العالمي
مؤشر الحكومة الإلكترونية	0.436	0.8195	0.5988
محتوى الخدمات الإلكترونية	0.3353	0.7663	0.562
مقوم البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية	0.537	0.8301	0.5464
مقوم رأس المال البشري	0.4358	0.862	0.688

Source: United Nation-Economic & Social Affairs Department-Government Survey2020, New York, 2020, P.268

ويلاحظ من البيانات التفصيلية لمؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية لعام 2018 إلى أن مؤشر الخدمات الإلكترونية الذكية قد بلغت (0.3194) وهو أدنى من نظيره في الدولة المتقدمة البالغ (0.8120)، والمتوسط العالمي (0.5691)[4] مما يدل على ضعف اهتمام الحكومة العراقية بتقديم خدماتها بصورة إلكترونية ذكية، وبما يخدم المستثمرين الأجانب ورجال الأعمال.

ثالثاً- مؤشر أداء الأعمال

ينظر إلى مؤشر سهولة أداء الأعمال الذي يصدر منذ عام 2004 عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية كأداة إرشادية في تقييم مدى تأثير القوانين والإجراءات المرتبطة بأداء الأعمال على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم، ويتيح عقد مقارنات فيما بينها.

ويتكون مؤشر سهولة أداء الأعمال من عشرة مؤشرات فرعية، هي: مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر التجارة عبر الحدود، إغلاق المشروع، استخراج التراخيص، الحصول على الائتمان، دفع الضرائب، إنفاذ العقود، الحصول على الكهرباء. كلما كانت مرتبة الدولة أقل بالمؤشر كانت جاذبيتها أكبر للاستثمار فيها من حيث تحقيق عوائد أفضل واستقرار أكبر في المشاريع طويلة الأجل.

ويشير تقرير سهولة أداء الأعمال خلال السنوات العشر المنصرمة إلى أن ترتيب العراق قد انخفض من المركز (141) عالمياً عام 2008 من بين (178) اقتصاداً إلى المركز الـ (172) عام 2020 من بين (190) اقتصاداً محققاً بذلك انخفاضاً بـــ (31) مرتبة والشكل أدناه يبين ذلك .

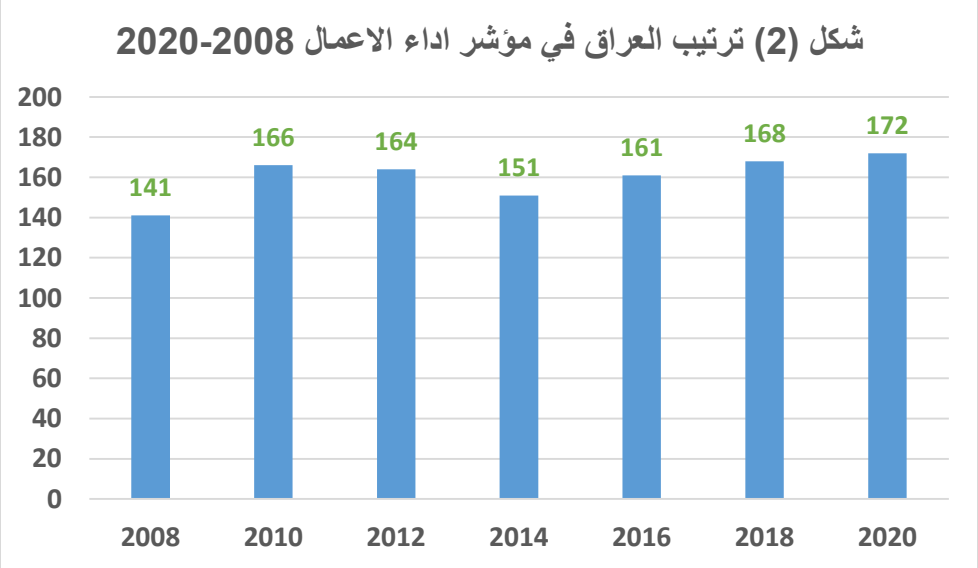

Source: The World Bank, International Finance Corporation, Doing Business, Various Issues

وأوضح تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 بأن العراق احتل مركزاً متأخراً على الصعيد العربي إذ جاء بالمرتبة (17) ما بين (20) اقتصاداً عربياً[5]. وهذا يعكس المستوى المتدني الذي وصل إليه الاقتصاد العراقي، وهو ترتيب طارد للاستثمار الأجنبي ولا يشجع المستثمرين لدخول السوق العراقية.

جدول (3) ترتيب البلدان العربية في مؤشر سهولة أداء الأعمال لعام 2020

الدولة	الترتيب عالمياً	الترتيب عربيا	الرصيد(0-100)
الإمارات العربية المتحدة	16	1	80.9
مملكة البحرين	43	2	76.0
المغرب	53	3	73.4
المملكة العربية السعودية	62	4	71.6
عُمان	68	5	70.0
الأردن	75	6	69.0
قطر	77	7	68.7
تونس	78	8	68.7
الكويت	83	9	67.4
جيبوتي	112	10	60.5
جمهورية مصر العربية	114	11	60.1
لبنان	143	12	54.3
موريتانيا	152	13	51.1
الجزائر	157	14	48.6
جمهورية القمر المتحدة	160	15	47.9
السودان	171	16	44.8
العراق	172	17	44.7
ليبيا	186	18	32.7
اليمن	187	19	31.8
الصومال	190	20	20.0

Source: The World Bank, International Finance Corporation, Doing Business2020, P.4

ويُبين الجدول (3) وضع العراق في المؤشرات الفرعية لمؤشر ممارسة أنشطة الأعمال البالغ عددها عشر مؤشرات ما بين عامي 2008 و2018، ومنه يلاحظ تحسن أوضاع بيئة الأعمال لاسيما فيما يتعلق بدء المشروع التجاري الذي انتقل فيه العراق عشر مراتب عالمياً، كما تم اختصار عدد الإجراءات الخاصة ببدء النشاط التجاري من (11) إجراء تتطلب (77) يوماً لإنجازها إلى (8.5) إجراء يتم إنجازها بـــ (26.5) يوم. كما حصل تقدم مؤشر استخراج التراخيص، حيث انتقل العراق من المرتبة (104) عام 2008 إلى المرتبة (93) عام 2018، وبالرغم من بقاء عدد الإجراءات المطلوبة لاستخراج التراخيص (11) إجراء غير أن عدد الأيام المطلوبة لإتمام الإجراءات انخفضت من (185) يوماً عام 2008 إلى (167) يوماً عام 2018.

أما فيما يتعلق بمؤشر تسجيل الملكية، فقد احتل العراق الترتيب (101) عام 2018 مقارنة بالترتيب (40) عام 2008 بالرغم من بقاء عدد الإجراءات (5) في كلا العامين، وتخلف العراق كثيراً في مؤشر الحصول على الائتمان، حيث يحتل الآن المرتبة (186) بينما كان ترتيبه (40) عالمياً في عام 2008. وفي الوقت الذي حقق فيه تقدماً بست مراتب في مؤشر إنفاذ العقود، غير ترتيب العراق تدهور في مؤشري حماية المستثمرين الأقلية ومؤشر التجارة عبر الحدود، إذ جاء بالمرتبتين (124) و(179) على التوالي.[6]

جدول (4) المؤشرات الفرعية للمؤشر العام لسهولة الأعمال في جمهورية العراق لعامي 2008و2018

المؤشر الفرعي	الترتيب العالمي		المؤشر الفرعي	الترتيب العالمي	
	2008	2018		2008	2018
بدء النشاط التجاري	164	154	حماية المستثمرين الأقلية	107	124
استخراج تراخيص البناء	104	93	دفع الضرائب	37	129
الحصول على الكهرباء	...	116	إنفاذ العقود	150	144
تسجيل الملكية	40	101	التجارة عبر الحدود	175	179
الحصول على الائتمان	135	186	تسوية حالات الإعسار	...	168

Source: World Bank Group, Doing Business 2018, reforming to create jobs, [15] The Edition, Washington, 2018, P.168

وانطلاقاً مما تقدم ومن خلال تحليل واقع المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال في العراق، لابد أن يركز واضعوا السياسات في العراق المهتمون بإصلاح الإجراءات الحكومية المُنظمة لأنشطة الأعمال، كثيراً على الإجراءات المتعلقة بتسوية حالات الإعسار، وكذلك على إحداث إصلاحات في مجال الحصول على الائتمان المصرفي الذي يُعد من العناصر الأساسية لتأسيس المشروعات، وتمويل عملياتها التشغيلية والتوسعية، وكذلك اتخاذ السبل الكفيلة لتقليص الوقت لاستخراج التراخيص.

رابعاً- مؤشر السلام:

يصدر هذا المؤشر سنوياً عن معهد الاقتصاد والسلام ويعد التحليل الرائد للأمم، وذلك وفقاً لحالة السلام فيها، فهو مقياس للسلم في مختلف دول العالم يقيس حجم الصراعات المحلية والدولية. ويشير معهد الاقتصاد والسلام **إلى** وجود ثمانية مواقف وأطر ضرورية لإقامة مجتمعات مسالمة قادرة على التغلب على مشاكلها، ومستقرة اجتماعياً تتمثل بالآتي[7]:

- الأداء الحكومي الجيد والمتماسك.
- سلامة بيئة الأعمال.
- التوزيع العادل للموارد.
- قبول حقوق الغير.
- علاقات حسن الجوار.
- التدفق الحر للمعلومات.
- مستويات التعليم العالية.
- مستويات الفساد المنخفضة.

ويشير مؤشر السلام العالمي للسنوات العشر المنصرمة إلى أن العراق بقي يحتل مواقع في ذيل القائمة، ويصنف ضمن مجموعة الدول التي تمتع بأمن وسلم منخفض جداً، وقد جاء بالترتيب (161) عالمياً عام 2020 من بين (163) دولة، بعد أن كان يصنف بالمرتبة (138) في عام 2008 والشكل البياني التالي يبين ذلك.

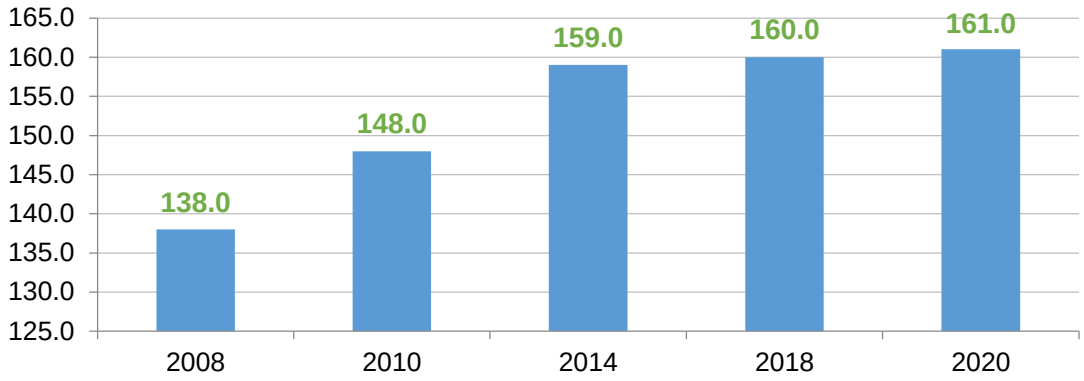

شكل (4) ترتيب العراق في مؤشر السلام العالمي (2008-2020)

Source: Institute for Economics& peace, Global Pease Index, Various Years

وما من شك فإن بقاء العراق في الترتيب المتأخر في مؤشر السلام العالمي يعكس تدني الأوضاع الأمنية في البلاد الأمر الذي يشكل عاملاً يضغط على أي دولة أو شركة تستهدف القيام بأنشطة استثمارية في العراق وحتى شركات النفط العاملة في بعض المناطق العراقية تعتمد بشكل رئيسي في أمنها على الشركات الخاصة، والذي تُحمل هذه النفقات في العقود المبرمة مع الحكومة العراقية.

خامساً- مؤشر تفشي الفساد

يصدر مؤشر الشفافية (مدركات الفساد) *Corruption Perceptions Index* سنوياً عن المنظمة العالمية للشفافية، وهو مؤشر تنازلي من 100 نقطة ليعطي صورة عن مدى الشفافية ومحاربة الفساد في دول العالم، ويتم بموجبه تصنيف دول العالم بدرجات تتراوح من (صفر - 100)، بحيث يشير حصول دولة ما على 100 درجات إلى سلامة البلد وخلوها من الفساد، بينما يشير الحصول على درجة منخفضة إلى تفشي الفساد والمحسوبية بشكل كبير في البلد.

ويُعد مؤشر مدركات الفساد *(CPI)* أفضل أداة لقياس نسب التلاعب بالأموال العامة في العالم، ولذلك اعتمدت الكثير من المؤسسات على هذا المؤشر لأنه مبني على المعرفة الشخصية للمختصين في مجالات القطاع العام والخاص ليكون منظاراً إلى عالم الفساد.

ويلاحظ بأن العراق لم يحقق أي تقدم ملموس في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (2005-2020)، حيث انتقل من المرتبة (137) عالمياً وبرصيد (22) نقطة عام 2005 إلى المرتبة (160) من بين (180) دولة شملها تقرير العام 2020 وبرصيد (21) نقطة في عام 2020، ويصنف اليوم ضمن مجموعة الدول التي تمتع بمستوى عال من الفساد وانعدام الشفافية [8].

جدول (5) ترتيب العراق في مؤشر مدركات الفساد للفترة (2005-2019)

السنة	الترتيب عالمياً	الرصيد (0-100)	عدد الدول المشمولة بالتقرير
2020	160	21	180
2019	162	20	180
2018	168	18	180
2017	169	18	180
2016	166	17	176
2015	161	16	168
2010	175	15	178
2005	137	22	162

Source: Transparency International, Corruption Perceptions Index, Various Years

ويلاحظ بأن العراق وطيلة أكثر من خمسة عشر عاماً بقي يعاني من وجود منظومة الفساد وتجذرها في كافة مفاصل الدولة العراقية، وهذا ما تعكسه بيانات قيمة مؤشر مدركات الفساد التي انخفضت من (22) نقطة عام 2005 إلى (21) نقطة عام 2020، وبقي العراق يُصنف ضمن أسوء الدول على صعيد العالم وعلى الصعيد العربي والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (6) ترتيب البلدان العربية في مؤشر مدركات الفساد لعام 2020

الدولة	الترتيب عالمياً	الترتيب عربياً	الرصيد(0-100)
الإمارات العربية المتحدة	**12**	**1**	**71**
قطر	**30**	**2**	**63**
عُمان	**49**	**3**	**54**
المملكة العربية السعودية	**52**	**4**	**53**
الأردن	**60**	**5**	**49**
تونس	**69**	**6**	**44**
البحرين	**78**	**7**	**42**
الكويت	**78**	**8**	**42**
المغرب	**86**	**9**	**40**
الجزائر	**104**	**10**	**36**
جمهورية مصر العربية	**117**	**11**	**33**
جيبوتي	**142**	**12**	**27**
لبنان	**149**	**13**	**25**
جمهورية القمر المتحدة	**160**	**14**	**21**
العراق	**160**	**15**	**21**
ليبيا	**173**	**16**	**17**
السودان	**174**	**17**	**16**
اليمن	**176**	**18**	**15**
سوريا	**178**	**19**	**14**
الصومال	**179**	**20**	**12**

Source: Transparency International, Corruption Perceptions Index2020, Berlin, 2020, P.2-3

ويعكس هذا التدهور الملفت للنظر في ترتيب العراق في مؤشر مدركات الفساد ضعف الجهود المبذولة من قبل الجهات المعنية بمحاربة الفساد والحد منه كالهيئة العامة للنزاهة ولجنة النزاهة في مجلس النواب وديوان الرقابة المالية، علاوة على غياب الشفافية في جميع مؤسسات وأجهزة الدولة المختلفة، وشيوع وتغلغل ثقافة الفساد في أغلب مفاصل الدول العراقية.

المبحث الثاني: بيئة الاستثمار واثارها في جذب الاستثمارات الأجنبية

أن مما لا شك فيه بأن التحسن الذي يحصل في مختلف الجوانب المتعلقة بالبيئة الاستثمارية في أي دولة سواء ما يتعلق بالقوانين والتشريعات الناظمة له، أو الأطر المؤسسية الداعمة له تأثير على جذب الاستثمارات.

نجح العراق خلال الفترة (2010-2012) في جذب استثمارات أجنبية مباشرة ارتفعت من نحو (1396) مليون دولار عام 2010 إلى (3400) مليون دولار عام 2012، كما وصل الرصيد التراكمي لهذه الاستثمارات إلى حوالي (13248) مليون دولار عام 2012، نتيجة التحسن في بيئة الاستثمار باستحداث هيئة وطنية تعنى بالاستثمار، وتشريع قانون للاستثمار الاجنبي ثم بدء بالتراجع ليتحول الى الصفر خلال الفترة (2015-2019) نتيجة اضطراب الأوضاع الأمنية بالعراق بعد احتلال تنظيم داعش لأراضي واسعة من العراق، وهذا يعكس إلى حد كبير أهمية العامل الأمني والاستقرار في جذب الاستثمارات الأجنبية.

جدول (7) الاستثمار الأجنبي الوارد للعراق 2010-2019 " مليون دولار"

السنة	التدفقات الواردة	الأرصدة	تطور المشاريع الاستثمارية
2010	1396	7965	3582
2011	1882	9848	8120
2012	3400	13248	1506
2013	2335-	10913	9825
2014	10176-	736	2016
2015	7574-	0.0	665
2016	6256-	0.0	3322
2017	5032-	0.0	2553
2018	4885-	0.0	4108
2019	3076-	0.0	2117

Source: United Nations Conference Trade and Development (UNCTAD), World Investment Report 2020

وتجدر الأشارة إلى أزمة الانكماش الاقتصادي الذي شهده العالم نتيجة لجائحة كورونا كوفيد -19 قد أثر على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات في منطقة الشرق الأوسط، حيث من المتوقع أن ينخفض حجم الاستثمار في كافة الدول، وأن أكثر الدول تضرراً سيكون العراق وجمهورية مصر العربية وموريتانيا والمملكة العربية السعودية [9]. والشكل التالي يبين ذلك.

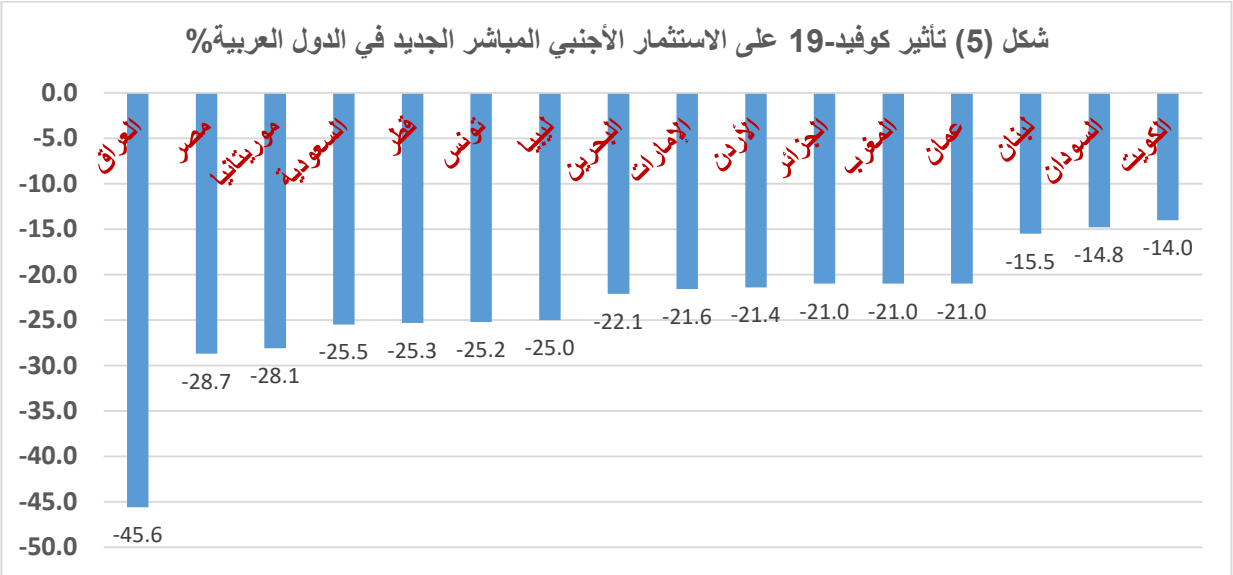

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية 2020، ص34

وعند النظر الى توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى جمهورية العراق وفق الأقاليم المستثمرة خلال الفترة من يناير 2015 ولغاية ديسمبر 2019، نجد بان الدول الأوروبية الناشئة تصدرت الأقاليم بتكلفة استثمارية تقدر

بنحو (8360) مليون دولار وبنسبة (65%)، تليها الشرق الأوسط بنسبة (20%) وآسيا والمحيط الهادئ بنسبة (6%) وأوروبا الغربية بنسبة (6%)، وأخيراً أمريكا الشمالية بنسبة (2%) والجدول التالي يُبين ذلك [10].

جدول (8) تكلفة الاستثمارات الواردة إلى العراق وفق الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2015-2019)

الأقاليم المستثمرة	التكلفة " مليون دولار"	الأهمية النسبية لكل إقليم
الدول الأوربية الناشئة	8360	%65
الشرق الأوسط	2528	%20
آسيا والمحيط الهادئ	819	%6
أوروبا الغربية	778	%6
أمريكا الشمالية	281	%2

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية، نشرة ضمان الاستثمار، الربع الثاني، 2020

أما على صعيد نشاط الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة *greenfield* في العراق، تشير قاعدة بيانات أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر التابعة لمؤسسة فاينانشال تايمز العالمية إلى أنه خلال الفترة ما بين يناير 2015 وديسمبر 2019 استقطب العراق (46) شركة استثمرت في (58) مشروعاً تصدرت روسيا قائمة أهم الدول المستثمرة في العراق وفق التكلفة الاستثمارية للمشاريع بعدد (9) مشاريع قامت بها أربعة شركات وبكلفة تقدر (7873) مليون دولار شكلت ما نسبته (61.7%) من الإجمالي ثم جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة بالمرتبة الثانية بـــ (5) مشروعات بتكلفة استثمارية تقدر بـــ (1986) مليون دولار أي بنسبة (15.6%) من إجمالي الاستثمارات، ثم والنرويج بالمرتبة الثالثة، حيث تم تنفيذ مشروع واحد بكلفة تقدر (673) مليون دولار بنسبة (5.3%) من الإجمالي والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (9) أهم الدول المستثمرة في العراق (يناير 2015-ديسمبر 2019)

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
روسيا	7873	9	4
الإمارات العربية المتحدة	1986	5	3
النرويج	673	1	1
باكستان	663	2	2
جمهورية التشيك	450	1	1
الولايات المتحدة	281	5	5
الأردن	243	6	4
الكويت	203	2	2
الفلبين	100	1	1
إيران	78	6	4
أخرى	214	20	19
الإجمالي	12764	58	46

Source: Financial Time, Intelligence Information Unit, Foreign Direct Investment

وتركزت المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى العراق وفق الأنشطة خلال الفترة (2015-2019) في نشاط الاستخراج الذي استحوذ على (9) مشاريع بتكلفة استثمارية بلغت (6013) مليون دولار، شكلت نسبة (47.1%) من إجمالي قيمة المشاريع الاستثمارية، ثم نشاط التصنيع الذي استحوذ على (8) مشروعات بقيمة استثمارية تقدر بـــ (5830) مليون دولار، مثلت ما نسبته (45.7%) من مجمل الاستثمارات الواردة [11]، والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (10) توزيع المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى العراق وفق الأنشطة (2015-2019)

النشاط	التكلفة " مليون دولار"	عدد المشروعات
الاستخراج	6013	9
تصنيع	5830	8
المؤسسات والتوزيع والنقل	280	2
أعمال البناء	159	1
خدمات الأعمال	155	15
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	109	1
التعليم والتدريب	88	4
التجزئة	65	7
المبيعات والتسويق والدعم	57	10
الصيانة والخدمات	9	1

Source: The Financial Time, Intelligence Unit, Foreign Direct Investment

وعند النظر إلى تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة للعراق خلال الفترة (2015-2019) بحسب أهم عشر قطاعات، نلاحظ بان قطاع الفحم والنفط والغاز قد تصدر كافة القطاعات بتكلفة بلغت (10722) مليون دولار شكلت ما نسبته (84%) من التكلفة الاستثمارية للمشاريع، يليه قطاع مواد البناء بتكلفة (1121) مليون دولار وبنسبة (8.8%)، ثم المعادن بنسبة (1.5%)، فالفنادق والسياحة بنسبة (1.24%) والشكل التالي يُبين ذلك

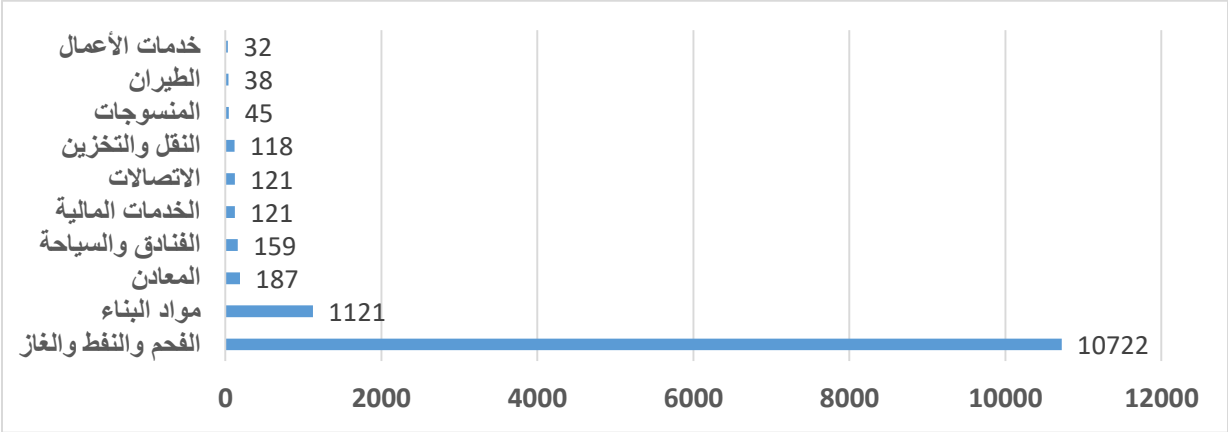

شكل (6) تطور المشاريع الاستثمارية وفق أهم 10 قطاعات (2015-2019) مليون دولار
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية، نشرة ضمان الاستثمار، الربع الثاني، 2020

المبحث الثالث: تقييم عملية الجذب الاستثماري في جمهورية العراق

سيتم الاعتماد في قياس تقييم عملية جذب الاستثمارات الأجنبية للعراق على مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار وهو مؤشر أطلقته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات عام 2013 كمقياس يمكن اشتقاقه من سلسلة من المكونات المشاهدة التي تعكس الوضع النسبي لأداء الدول العربية في مجال استقطاب التدفقات الاستثمارية الخارجية. ويسهم المؤشر في بناء قاعدة بيانات معرفية شاملة تمكن من إنجاز البحوث وتقييم أداء الدول وتقويم السياسات في مجال جذب الاستثمار الأجنبي وتحديد أثر تلك التدفقات الأجنبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستدامتها في البلد المضيف.

ويلاحظ بقاء ترتيب العراق في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار خلال السنوات الماضية، عند مستوى (106) عالمياً وبرصيد (23.0) نقطة عام 2019، وهو يقل عن نظيره في الدول العربية (71.0) نقطة بنحو (48.0) نقطة ويتخلف عن المتوسط العالمي البالغ (46.0) بنحو (23.0 نقطة) والجدول التالي يُبين ذلك.

وتجدر الإشارة على أنه منذ يناير 2015 ولغاية ديسمبر 2019 تصدرت الشركات الروسية العاملة في مجال النفط والغاز قائمة الشركات الاستثمارية العاملة في العراق، حيث تنفذ شركة غاز بروم الروسية أربعة مشاريع بتكلفة استثمارية تقدر بنحو (5.6) مليار دولار أمريكي، كما تنفذ شركة نفط روسيا أيضاً أربعة مشاريع بتكلفة تقدر بحوالي (2.2) مليار دولار، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (11) أهم خمسة شركات مستثمرة في العراق (2015-2019)

الشركة المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات
Gazprom	5663	4
Rosnefet	2200	4
Crescent Group	1973	3
Detnorskoljeslskep (DNO)	673	1
Inkon Group	450	1

Source: The Financial Time, Foreign Direct Investment (FDI) Intelligence

جدول (12) ترتيب وقيمة مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار في العراق (2015-2018)

السنة	العراق		الدول العربية		المتوسط العالمي	
	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة
2015	106	25.6	67	40.4	55.0	45.8
2016	107	26.2	68	40.2	55.0	45.6
2017	106	28.0	68	42.0	55.0	47.0
2018	106	24.0	66	41.9	55.0	47.2
2019	105	23.0	71	38.0	55.0	46.0

Source: Arab Investment Export Credit Guarantee Corporation, Investment Climate in Arab Countries, Various Years

أما فيما يتعلق بإداء العراق وفق المجموعات الرئيسة، فيلاحظ حصول تقدم في مستوى الأداء لمجموعة المتطلبات الأساسية، حيث ارتفعت قيمة المؤشر (5.6) نقطة بين عامي 2015 و2019، لكنه بقي متخلفاً عن المتوسط العربي بنحو (9) نقاط وعن المتوسط العالمي بـــ (17) نقطة. بينما انخفض مؤشر مجموعة العوامل الكامنة بـــ (6) نقاط، وبقي يقل عن المتوسط العربي بـــ (13) نقطة وعن المتوسط العالمي بـــ (19) نقطة. أما فيما يتعلق بمؤشر مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية، فقد انخفض المؤشر بنحو (5.7) نقطة وبقي متخلفاً بـــ (16 و25) نقطة عام 2019 مقارنة بالمتوسط العربي والمتوسط العالمي على التوالي والجدول (5) يبين ذلك.

جدول (13) الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسة لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار (2015-2018)

السنة	مجموعة المتطلبات الأساسية			مجموعة العوامل الكامنة			مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية		
	العراق	المتوسط العربي	المتوسط العالمي	العراق	المتوسط العربي	المتوسط العالمي	العراق	المتوسط العربي	المتوسط العالمي
2015	38.4	51.9	57.4	34.0	47.1	50.9	11.7	23.3	29.7
2016	38.3	51.2	57.0	34.0	46.3	51.0	10.8	23.4	28.7
2017	43.0	53.0	59.0	35.0	50.0	53.0	11.0	23.0	20.0
2018	41.0	52.0	57.0	32.0	47.0	51.0	7.0	24.0	33.0
2019	44.0	53.0	61.0	28.0	41.0	47.0	6.0	22.0	31.0

Source: Arab Investment Export Credit Guarantee Corporation, Investment Climate in Arab Countries, Various Years

وتجدر الإشارة إلى أن الأداء في أغلب المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان الاستثمار لجمهورية العراق لعام 2019 كان أداءاً ضعيفاً كمؤشر اقتصاديات التكتل ومؤشر الأداء اللوجستي، ومؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي، ومؤشر الوساطة المالية والقدرة التمويلية، ومؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومؤشر بيئة أداء الأعمال والشكل التالي يُبين ذلك.

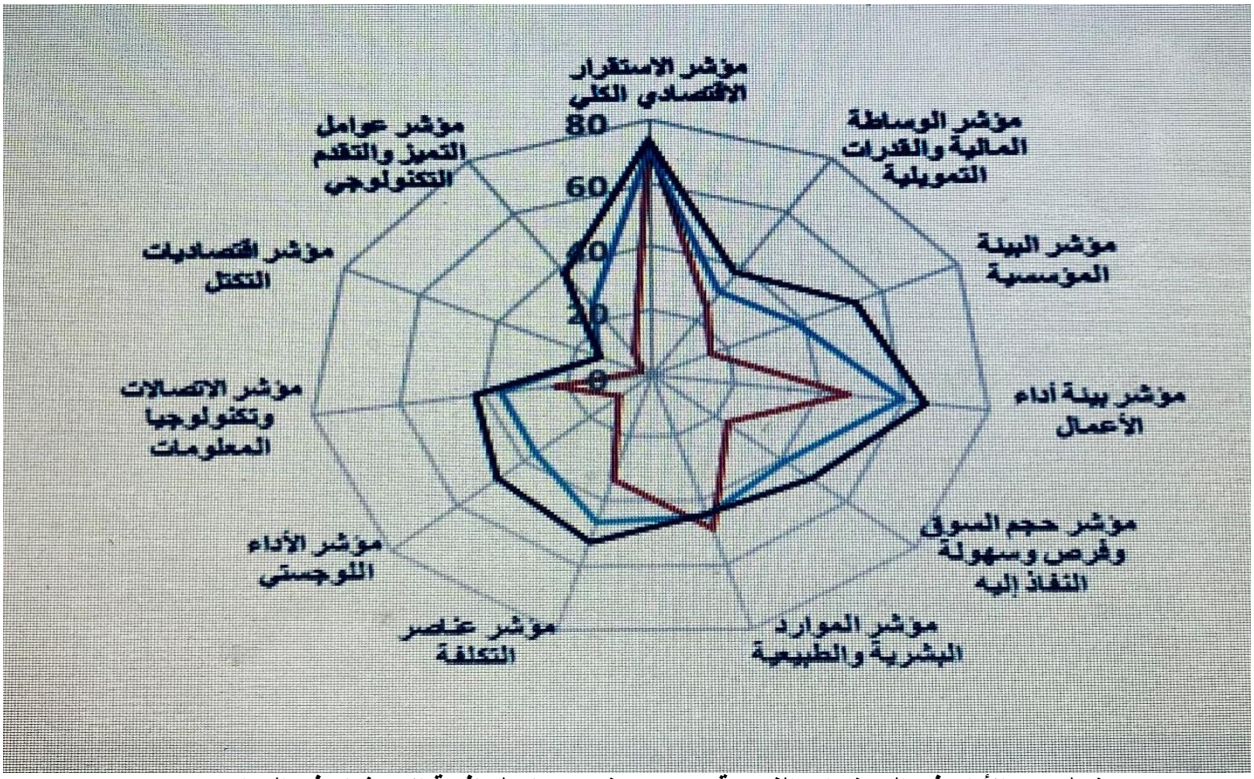

شكل (7) الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار في العراق 2019

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية 2019، ص 62

ويلاحظ بأن جمهورية العراق جاءت في مؤخرة الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لعام 2019، إذ جاءت بالمرتبة (105) عالمياً وبرصيد نقاط (20) نقطة متقدماً على السودان التي جاءت بالمرتبة (106) عالمياً واليمن (107) عالمياً والجدول التالي يبين ذلك [12].

جدول (14) ترتيب الدول العربية في مؤشر ضمان الاستثمار للعام 2019

	الدولة	الترتيب عالمياً	قيمة المؤشر
1	الإمارات العربية المتحدة	23	62
2	دولة قطر	45	50
3	المملكة العربيةالسعودية	46	48
4	الكويت	50	50
5	البحرين	53	46
6	سلطنة عمان	59	45
7	تونس	68	41
8	المغرب	69	40
9	الأردن	70	39
10	لبنان	73	38
11	مصر	74	35
12	الجزائر	84	33
13	موريتانيا	102	25
14	العراق	105	23
15	السودان	106	20
16	اليمن	107	19

Source: Arab Investment Export Credit Guarantee Corporation, Investment Climate in Arab Countries 2019, Kuwait, 2019, P.44-90

فجوة جاذبية العراق للاستثمار الأجنبي:

يقصد بفجوة الجاذبية الفرق أو الاختلاف في توافر المتطلبات الأساسية وفي حيازة العوامل الكامنة والعناصر الخارجية الإيجابية المحددة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دولة أو مجموعة جغرافية ما ودولة أو مجموعة جغرافية مرجعية. كما يشير مصطلح الفجوة إلى الاختلاف أو الفرق بين الأداء المتوقع من قبل دولة ما من حيث جذب التدفقات الاستثمارية الأجنبية والأداء الفعلي للدولة المعنية.

تُعبر فجوة الجاذبية عن التحدي الذي يواجه العراق من أجل تحسين موقعها التنافسي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويتم احتساب الفجوة كنسبة مئوية تقييس الفرق بين أداء جمهورية العراق على صعيد الجاذبية معبراً عنها بالقيمة التي حصلت عليها في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار مع متوسط القيمة التي حصلت عليها الدول المتقدمة (**دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**) في نفس المؤشر مقسومة إلى أداء دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ومن المهم مقارنة أداء العراق في مؤشر الجاذبية مع الدول المتقدمة ممثلة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لكي نصل إلى صورة تقريبية عن الفرق الجوهري فيما بين العراق ودول منظمة التعاون الاقتصادي في إمكانات جذب الاستثمار، ومن ثم يتاح لنا التعرف على نقاط القوة والضعف على صعيد المؤشرات الفرعية المختلفة لجاذبية الاستثمار.

وفي هذا الإطار يتم احتساب فجوة الجاذبية للعراق بطرح قيمة المؤشر العام لجاذبية العراق والبالغ (23) نقطة لعام 2019 من قيمته لمجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي بلغ (62.2) نقطة لنفس العام منسوباً إلى قيمته لمجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وفق **المعادلة التالية** [13]:

$$\text{فجوة الجاذبية} = \frac{62.2 - 23}{62.2} \quad \text{أي بنسبة } (63.03\%)$$

وهذا يعني أن العراق أقل في قدرته وإمكاناته في جذب الاستثمار وفق المؤشر العام لجاذبية الاستثمار بنسبة (63.03%) عن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

كما تراوحت الفجوة في الجذب الاستثماري بين العراق ودول مجلس التعاون، ما بين (62.9%) مع دولة الإمارات العربية المتحدة وأقل فجوة مع سلطنة عمان (48.9%) والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (15) فجوة الأداء في جذب الاستثمار بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي لعام 2019

الدولة	قيمة المؤشر العام لجاذبية الاستثمار	قيمة المؤشر العام لجاذبية الاستثمار	معادلة قياس فجوة جاذبية الاستثمار
الإمارات	62	23	%62.9 = 100 X 62/23-62
قطر	50	23	%54.0 = 100 X 50/23-50
السعودية	48	23	%52.08= 100 X 48/23-48
الكويت	48	23	%52.08= 100 X 48/23-48
البحرين	46	23	%50.0 = 100 X 46/23-46
عمان	45	23	%48.88= 100 X 45/23-45

المصدر: تم احتساب فجود جاذبية الاستثمار من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية لعام 2019.

ويلاحظ من الجدول أعلاه بأن العراق اقل في قدرته وإمكاناته في جذب الاستثمار وفق المؤشر العام لجاذبية الاستثمار مع جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهذا يعكس مدى ضعف بيئة الاستثمار في العراق بكافة مكوناته قياساً ببيئة الاستثمار في مجلس التعاون.

الخاتمة:

أ) الاستنتاجات:

1- لاتزال بيئة الاستثمار في العراق طاردة للاستثمارات الأجنبية بالرغم من وضع التشريعات والأطر المؤسسية الناظمة، وهو ما يؤكده بقاء تصنيفه ضمن الدول التي تتصف بمستوى مخاطرة مرتفع جداً في مؤشر المخاطر القطرية، ويصنف ضمن أسوء ثلاثة دول في العالم في مؤشر السلام، وضمن الدول العشرة الأكثر فساداً على الصعيد العالمي، علاوة على تدني ترتيبه في مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية التي تعطي مؤشراً لاتجاه الدولة نحو اقتصاد المعرفة.

2- بالرغم من حصول تقدم في بعض المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال في العراق كمؤشر بدء النشاط التجاري الذي ارتفع ترتيبه (10) مراتب وفي مؤشر استخراج تراخيص البناء (11) مرتبة، ومؤشر إنفاذ العقود بـــ (6) مراتب ما بين عامي 2008 و2020، غير أن ترتيبه العام قد جاء بالمرتبة (172) بعد أن كان يحتل المرتبة (141) عالمياً عام 2008، كما أنه مازال يصنف ضمن أسوء عشر دول في العالم في مؤشر التجارة عبر الحدود، وضمن أسوء 3 اقتصادات في العالم في مؤشر الحصول على الائتمان.

3- تدني قيمة المؤشر العام لجاذبية الاستثمار في جمهورية العراق لعام 2019 البالغ (23.0) نقطة مقارنة بالمتوسط العالمي (46.0) نقطة وكذلك متوسط الأداء في الدول العربية (38.0) نقطة.

4- بلغت قيمة المؤشر العام لفجوة جاذبية الاستثمار في جمهورية العراق مقارنة مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2019 (63%)، و(62.9%) الإمارات و(54%) مع قطر و(52%) مع كل المملكة العربية السعودية والكويت، و50%) مع البحرين و(48.9%) مع سلطنة عمان.

5- شهدت مشاريع الاستثمارات الجديدة الواردة للعراق تذبذباً طيلة الفترة (2010-2019)، وقد وصلت إلى اعلى مستوى لها عام 2012، حيث بلغت قرابة (13) مليار دولار لتخفض إلى (736) مليون دولار عام 2014، ثم انكمشت بعد ذلك طيلة الفترة (2015-2019) بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة نتيجة لسيطرة داعش على مناطق مختلفة من العراق.

6- جاءت روسيا الاتحادية بالمرتبة الأولى في قائمة الدول المستثمرة في العراق، وفق التكلفة الاستثمارية بنسبة (61.7%) من إجمالي الاستثمارات الواردة الجديدة للعراق خلال الفترة (2015-2019)، تليها الإمارات بنسبة (15.6%) ثم النرويج بالمرتبة الثالثة بنسبة (5.3%). وتصدرت شركة غاز بروم الروسية قائمة أهم (5) شركات مستثمرة في جمهورية العراق.

7- تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لجمهورية العراق خلال الفترة من يناير 2015 ولغاية ديسمبر 2019 في قطاع النفط والغاز بنسبة (84%)، يليه قطاع البناء والتشييد (8.8%)، ثم المعادن (1.5%)، فالسياحة بنسبة (1.2%)، وهذا التوجه لا يساعد العراق في تحقيق التنويع الاقتصادي المنشود.

التوصيات:

1- العمل على إصلاح الإجراءات المتعلقة بتسوية حالات الإعسار للشركات، وكذلك على إحداث إصلاحات في مجال الحصول على الائتمان المصرفي الذي يُعد من العناصر الأساسية لتأسيس المشروعات، وتمويل عملياتها التشغيلية والتوسعية.

2- تشكيل فريق عمل من الجهات المعنية بجذب الاستثمارات لتحديد نقاط القوة والضعف على صعيد جاذبية العراق للاستثمار في ضوء المنافسة الدولية والإقليمية، والعمل على تحسين مركز الدولة في مؤشر ضمان الاستثمار والمؤشرات الدولية ذات الصلة من خلال تبني إجراءات متنوعة بقصد تعزيز الإيجابيات وإزالة المعوقات.

3- إنشاء المدن الصناعية والتكنولوجية والمناطق الحرة وتوفير الأراضي المرفقة اللازمة لإنشاء المشروعات وضمان توصيل الخدمات المتنوعة لها وربطها بوسائل الاتصال والنقل المتنوعة.

4- بناء قواعد بيانات ومعلومات دقيقة وحديثة وشاملة عن البيئة الاستثمارية بصفة عامة والاستثمارات الأجنبية بصفة خاصة، ورصد مستوى التدفقات والأرصدة وتطورها وتوزيعها وفق الدول الوارد منها والشركات المستثمرة والقطاعات الناشطة فيها وذلك طبقاً لمنهجية متكاملة تراعي المعايير العالمية.

5- الترويج الشامل للعراق كموقع جاذب للاستثمار بمشاركة واسعة من الجهات المعنية كافة وفق سياسات مرنة تأخذ بعين الاعتبار المستجدات وبرامج استثمارية أكثر تحديداً وفعالية.

6- صياغة استراتيجيات وسياسات وبرامج استثمارية أكثر تحديداً وفعالية في تحقيق الوصول إلى الجهات المستهدفة بالترويج والاستقطاب لاسيما الشركات متعددة الجنسيات والمستثمرين الأجانب الذين لديهم

قدره كامنة للتأثير بقوة في الاقتصاد الوطني بصورة فعالة.

7- العمل على المراجعة الدورية لجاذبية العراق للاستثمار في ضوء ما يشهده العالم من تغيرات وتحولات مختلفة، وفي ضوء ما تتخذه الدول المناسبة من إجراءات.

8- العمل على إعداد دراسات لقياس تأثير الاستثمارات الأجنبية على مؤشرات القيمة المضافة والتصدير والتشغيل والرواتب والأجور والإيرادات الضريبية وتكوين رأس المال الثابت.

المصادر:

1. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار: العراق حالة دراسية، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد، جامعة طرابلس، مارس، 2021، ص 4
2. Institute for Economics& Pease, Global Peace Index2020: Measuring peace In A complex World, Washington, 2020, P.11
3. Source: United Nation-Economic & Social Affairs Department-Government Survey2020, New York, 2020, P.273
4. United Nation-Economic & Social Affairs Department-Government Survey2018, New York, 2018, P.233
5. The World Bank, International Finance Corporation, Doing Business2020, Washington, 2020, P.4
6. World Bank Group, Doing Business 2018, reforming to create jobs, [15] The Edition, Washington, 2018, P.168

7- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، قطر في المؤشرات السياسية الدولية: دراسة تحليلية، المعهد الدبلوماسي، الدوحة، 2020، ص 17

8- Transparency International, Corruption Perceptions Index2020, Berlin, 2020, P.2-3

9- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية 2020، ص34

10- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية، نشرة ضمان الاستثمار، الربع الثاني، 2020، ص24

11- تم احتساب النسب من قبل الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات وحدة الاستخبارات لفايننشال تايمز:
The Financial Time, Intelligence Unit, Foreign Direct Investment

12. Arab Investment Export Credit Guarantee Corporation, Investment Climate in Arab Countries 2019, Kuwait, 2019, P.44-90

13. تم احتساب فجوة جاذبية الاستثمار بين العراق ودول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية لعام 2019.